

قرار :

مادة ١ - يعاد الأستاذ عبد السلام محمد قطب المستشار بمجلس الدولة للعمل بالشئون القانونية بشركة النصر لصناعة السيارات لمدة سنة تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها ، مع شغل وظيفته بمرجعتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣ )  
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٦٣  
بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٥٩٠٠ ج في ميزانية وزارة الخارجية  
للسنة المالية ١٩٦٢-١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٦٢ بربط الميزانية العامة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ ؛  
وموافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - يفتح في الميزانية العامة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٣-٦٣ قسم ٢٤ (وزارة الخارجية) باب ٢ (مصرفات عامة) ، اعتماد إضافي قدره ٢٥٩٠٠ ج (خمسة وعشرون ألفاً وتسعمائة جنيه) لمواجهة مساهمة الجمهورية العربية المتحدة في ميزانية هيئة الأركان العسكرية الدائمة لدول الدار البيضاء وفي نفقات مكتب الانصال الاقليمي لهذه الدول .

على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة للخدمات لسنة ١٩٦٢-١٩٦٣ المالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣ )

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٠٣ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - يعاد السيد / حسين عبد العظيم دياب إلى الخدمة بوزارة الصحة .

مادة ٢ - على وزير الصحة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣ )

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٩٩ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛